E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2011/WG.1/4
18 March 2011
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير
سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا
بيروت، ٢٩-٣٠ آذار/مارس ٢٠١١

الإطار المفاهيمي للاجتماع

تنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع خبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا، وذلك في بيت الامم المتحدة في بيروت خلال الفترة ٢٩-٣٠ آذار ٢٠١١.

أقرّت الأمم المتحدة منذ وقت طويل بأن الاهتمام بالمبادئ وبالمثل العليا وبطاقات الشباب من النساء والرجال، هو ضرورة حيويّة لتحقيق غايات وأهداف المجتمع. وقد تمّ الإقرار بذلك لأوّل مرّة في عام ١٩٦٥ عندما صادقت الدول الأعضاء على إعلان الأمم المتحدة حول تعزيز مُثل **السلام والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب** في أوساط الشباب. وبعد ثلاثة عقود، وبالتحديد في عام ١٩٩٥، اعتمدت الأمم المتحدة برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده. وفي سنة ٢٠٠٧ وبموجب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين A/62/61/Add.1، تلقى برنامج العمل العالمي للشباب دفعة قوية من المجتمع الدولي، ونقلة نوعية جعلت منه أجندة عملية للشباب وذلك من خلال تحديد أهداف كمية وغايات قياسية يمكن رصدها وتقويمها على مدى زمني يمتد من خمس إلى عشر سنوات قادمة.

أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن تعمل كافة الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، واللجان الإقليمية، والمنظمات الحكومية والدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، وخصوصاً منظمات الشباب، على تشجيع تطوير سياسات تستهدف الشباب، وعلى إدماج هذه السياسات في خطط التنمية الوطنية واتخاذ ما يلزم لتمويل هذه السياسات، وذلك عبر القرارات التالية:

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

(أ) القرار ١٣٠/٦٤ الصادر في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠؛
(ب) القرار ١٢٦/٦٢ الصادر في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨؛
(ج) القرار ١٣٣/٥٨ الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛
(د) القرار ١٦٥/٥٧ الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛
(هـ) القرار ١٧٧/٥٦ الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛
(و) القرار ١٢٠/٥٤ الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛
(ز) القرار ٨١/٥٠ الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل على تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومن بينها رفع مستويات المعيشة، والعمالة الكاملة، وتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق تقدم الشباب وتنميتهم.

يأتي انعقاد اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا في إطار تنفيذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة الواردة والتي بموجبها تحث الأمم المتحدة البلدان الأعضاء على تطوير سياسات شاملة ومتكاملة لتمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في التنمية والحياة المجتمعية، وفي ضوء تنفيذ برنامج عمل الإسكوا في مجال الاستثمار في الشباب، الذي تعمل الإسكوا بموجبه على تشجيع البلدان الأعضاء على ضرورة التعاطي مع الشباب من منظور التخطيط الاستراتيجي، وذلك بإدراج فئة الشباب في عملية التخطيط للتنمية باعتبارها فئة اجتماعية ديمغرافية، من خلال وضع سياسات عبر – قطاعية ذات أهداف وغايات كمية يتم تنفيذها خلال فترة زمنية أمدها ١٥ سنة.

إن تشجيع البلدان الاعضاء على تطوير سياسة وطنية للشباب هو جزءٌ لا يتجزأ من مهام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). في هذا السياق، تتبنى الإسكوا برنامج العمل العالمي للشباب، الذي أصدرته الأمم المتحدة بالتوافق مع البلدان الأعضاء، إطاراً منهجياً لصياغة سياسات وطنية لهذه الفئة. ويتسم برنامج العمل بالمرونة في التكيف والديناميكيّة، إذ تم تطويره بشكل مستمر على مدى عقد ونصف العقد ليتلاءم والمستجدّات المحليّة والدوليّة، بما في ذلك الانسجام مع ما تفرضه العولمة من تبعات وتداعيات، فهو مُهيّأ للاستجابة لمتطلّبات الشباب أينما وجدوا. ويتصف هذا البرنامج أيضاً بطابعه العمَلاني، إذ أنه يوفر إطاراً قياسياً يُسهم في رصد الأهداف والإنجازات المحققة في مجال تنمية الشباب.

لقد نظمت الإسكوا حديثاً سلسلة من الاجتماعات تناولت من خلالها أهمية تطوير سياسة وطنية للشباب. وكان أوّل هذه الاجتماعات "**ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات**"، التي انعقدت في بيروت، ١٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وتم خلالها تقديم مجموعة من الدراسات ألقت الضوء على العوامل التي ساهمت في تردي أوضاع الشباب وعدم الاهتمام بقضاياهم، وطرحت هذه الدراسات التساؤل حول مدى صلاحية مناهج التنمية والتخطيط التي التزمت بها بلدان المنطقة ومدى انسجامها مع حجم التغيرات التي طرأت على الهيكل العمري للسكان ومدى تلبيتها لمتطلبات المرحلة الديمغرافية الحالية وما يتزامن معها من مظاهر العولمة. وخلال الورشة، جرى أيضاً عرض نتائج المسح الميداني الذي نفذته الإسكوا في عام ٢٠٠٨ حول استجابة البلدان العربية لبرنامج العمل العالمي للشباب. هدف هذا المسح الاستقصائي إلى حصر المعطيات والمعوقات، والعوامل المؤثرة التي تقلل من استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب، وهو قد ركّز على استفتاء مجموعة من الردفاء الوطنيين حول مدى استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة. وتمحور الاستبيان الخاص بالمسح حول

كفاءة البيئة التمكينية ومدى توفر الشروط للاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب، وتألف من أربعة أقسام تتناول الأطر التالية التي تمّ بموجبها طرح مجموعة من الأسئلة: (١) الإطار العام؛ (٢) الإطار المؤسّسي؛ (٣) الإطار البنيوي؛ و(٤) الإطار الظرفي.

وفي **اجتماع الخبراء الذي نظمته الإسكوا ومؤسسة التنمية الأسرية في الإمارات العربية المتحدة حول "تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إدماج الشباب في عملية التنمية"** (أبو ظبي، ٢٩-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩)، أكد المشاركون أن الخطط والبرامج القائمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة ليست كافية لبناء قدرات الشباب وإدماجهم في عملية التنمية وبرامجها، وأنه ينبغي إعادة النظر في مناهج التنمية المتبعة في هذه البلدان، التي بلغت أكلافها المادية أعلى المستويات ولكنها أدت إلى اتساع الفجوة بين فئات اجتماعية صغيرة الحجم تملك الثروة وفئات واسعة معدومة تعاني التهميش والإقصاء، وفي مقدمتها فئة الشباب. ونظراً لارتفاع نسبة الشباب بين السكان الفقراء، قد تصبح هذه الفئة عرضة للاضطراب السياسي والاقتصادي أو مصدراً له، وبالتالي بات من الضروري جعلها مكوناً للسياسات ومستفيداً منها.

وخلال **الدورة السادسة والعشرين للإسكوا** (بيروت، ١٧-٢٠ أيّار/مايو ٢٠١٠)، تمّ عقد **حلقة حوار وزاريّة حول "السياسات الوطنية للشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب"**، وذلك في سياق إعلان الأمم المتحدة سنة ٢٠١٠ سنة دوليّة للشباب تركّز على الحوار والتفاهم المتبادل. وفي هذه الدورة الوزاريّة، جرى حوار بين مجموعة من الشباب العرب الذين تمّ اختيارهم من مدارس وجامعات مختلفة في لبنان والوزراء المشاركين في الدورة، فتركّزت المناقشات على ستّة محاور: التعليم، والعمالة، والصحّة، والمشاركة في صنع القرار والحياة العامة، والعولمة، والقضايا الاستثنائية. وفي خِتام حلقة الحوار، وزّعت الإسكوا شهادات تقدير للبلدان التي ضعت استراتيجيات خاصة بالشباب وعملت على تنفيذها، وهي كلّ من البحرين والأردن وفلسطين، كما جرى توزيع كتيّب أعدّته الإسكوا بعنوان "تنمية الشباب في منطقة الإسكوا: ملامح إحصائية، واستراتيجيات وطنية، وقصص نجاح". وقد اختتمت المناقشات بـــ"الإعلان الاسترشادي للجنة بشأن الاهتمام بسياسات الشباب – فرصة للتنمية".

وتشكل نسبة الشباب (١٥-٢٤ سنة) ٢١ بالمائة من إجمالي السكان في المنطقة العربية، أي بعدد مطلق يبلغ حوالي ٧٠ مليون نسمة. وتواجه بلدان المنطقة تحديات كبيرة لعلّ أهمها حالة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي تعاني منه فئة الشباب، والناجم عن فجوة التعليم وفجوة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. فما يزال هناك ١٣ مليون شاب يعانون من الأمية الأبجدية، ولا تزال نوعية التعليم تقليدية، كما يعاني الشباب من اتساع الفجوة بين التعليم الذي يحصلون عليه وبين التعليم في البلدان المتقدمة، ولا زال التعليم أيضا يعاني من فجوة النوع الاجتماعي، فالبنات أكثر تسرباً من التعليم، خاصة في الأسر الفقيرة، كما أن هناك تعليم للإناث يركز على الأدوار التقليدية للمرأة. أمّا فيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بالعوامل الثقافية، فتشير التقارير إلى أن الأمية الرقمية أكبر بكثير من الأمية الأبجدية. وتشير البيانات إلى أن التعامل مع أدوات العولمة، التي غالباً لا تتوفر إلا للقادرين، يبلغ ١٨ حاسوباً لكل ١٠٠٠ شخص في المنطقة العربية، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ ٧٩ لكل ألف شخص، بينما يشير تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢ إلى أن عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية وصل إلى ٢,٤ مليون مواطن يشكلون ٦,١ بالمائة من سكان الوطن العربي. وثمة عوامل تفسر انخفاض عدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي، منها انتشار الأمية الأبجدية، التي قدّرها تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢ بـــ ٦٠ مليون أمّي،

فضلاً عن تواضع مستويات الدخل لدى القطاع الأكبر من المواطنين في المنطقة العربي، ما يحول دون استخدامهم للانترنت.

إن الشباب العربي في مرحلة انتقالية تتزامن مع ظهور العولمة، ونتائجها المرتبطة بأوضاع سوق العمل اهمها سرعة التغير في نوعية المهارات وتركيبتها، وعدم مواكبة التعليم لنوعيات المهارة الجديدة المطلوبة، فالتعليم يتسم بعدم المرونة وعدم الاستجابة السريعة لمتطلبات سوق العمل. وتعتبر فئة الشباب من أكثر الفئات تأثراً بتحديات سوق العمل الجديدة المرتبطة بالاتجاهات الاقتصادية المتغيرة، بما فيها العولمة وتطور التكنولوجيا والاتصالات. وفي هذا المجال، وعلى سبيل المثال، توصّل "التقرير العالمي حول الشباب ٢٠٠٧" إلى أن البطالة مشكلة ذات علاقة بفئة الشباب بشكل أساسي، إذ تشكل فئة الشباب حوالي نصف مجموع العاطلين عن العمل. ويفوق احتمال بطالة الشباب احتمال بطالة الراشدين بـ ٣,٥ مرّات، وتصل نسبة البطالة العالمية بين الشباب إلى ١٤ بالمائة، في حين تصل في الشرق الأوسط إلى ٢٥ بالمائة، كما يشكّل الشباب الباحثون عن أوّل وظيفة لهم حوالي ٥٠% من العاطلين.

في هذا السياق، تعمل الإسكوا على حث الحكومات الوطنية على تطوير سياسات متكاملة للشباب في ضوء مجموعة من الأولويات ذات العلاقة بتنميتهم وبادماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتركّز الإسكوا على ضرورة استهداف الشباب في اطار التخطيط لهذه الاولويات باعتبارهم موارد بشرية لها عوائد استثمارية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وان الكلف الاجتماعية التي قد تنجم عن عدم الاستثمار في هذه الفئة غالبا ما تكون عالية. ومن هذه الأولويات البطالة، والعولمة، والفقر، والتعليم، والصحة، ومشاركة الشباب الكاملة والفعّالة في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرارات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة شغل وقت الفراغ والقضايا المشتركة بين الأجيال، وإساءة استعمال المخدرات بين الأحداث، والفتيات والشابات، والنزاعات المسلحة.

إن اهتمام الإسكوا بقضايا الشباب نابع من وعيها بأنّ البلدان العربية التي تميّزت باتساع قاعدة هرمها السكاني مُقبلة على تغيير كبير في الهيكل العمري للسكان، وأن فئة الشباب في سن (١٥-٢٤ سنة) أصبحت فئة مهيمنة على هذا الهرم. وتشكل حالياً فئة الشباب فئة ديموغرافية اجتماعية جديدة، أصبحت تعرَف "بفئة البروز الشبابي". وغالباً ما يرتبط ظهور البروز الشبابي باحتمال اندلاع صراعات أهلية وحدوث اضطرابات محلية وأحيانا إقليمية. فوجود نسبة كبيرة من الشبان والشابات تبلغ أكثر من عشرين في المائة من السكان يقترن بإمكانية زيادة العنف عند الشباب وظهور التمرد والاضطرابات السياسية، ولا سيّما في البلدان التي تعاني من نظم اجتماعية يغيب فيها الإنصاف الاجتماعي وتعاني أيضاً من غياب المبادئ الأساسية للعمل الديمقراطي، إذ أن الشباب هم أكثر انفتاحاً للتحرك وللتغيير، وكذلك للتعبير عن الحرمان وعدم الرضا.

أما على صعيد البلدان الأعضاء، فعلى الرغم من اهتمام حكومات هذه البلدان بإدماج الشباب في كافة مناحي الحياة، إلا أن نتائج تلك المساعي ما زالت متلكئة، ومعظم المبادرات التي اتخذتها البلدان تتسم بمحدوديتها وضعف نتائجها. فلا تزال صياغة سياسات الشباب ظاهرة حديثة جدا في تاريخ معظم البلدان والمناطق، بغض النظر عن المستوى الفردي للتنمية الاقتصادية الوطنية، فهناك القليل من الخبرة في صياغة وتنفيذ سياسات للشباب؛ وقد عملت هذه البلدان على تلبية بعض حاجات الشباب الاجتماعية والثقافية والترفيهية عن طريق تطوير مشاريع وطنية تلبي هذه الاحتياجات، إلاّ أن هذه المشاريع كانت محدودة الفعالية وكان دورها في عملية تنمية الشباب ضعيفاً. فالشباب مورد بشري أساسي للتنمية يساهم بها ويتأثر

بنتائجها، ووجود مشاريع متفرقة ومبعثره قطاعياً أو جغرافيا، لا ينسجم والمتطلبات الديناميكية لهذه العلاقة ولا يتناسب مع حجم المؤثرات الدولية وما تفرضه قوى العولمة من تغيير، وهذه المشاريع بطبيعتها غير مستدامة، ولا تغطي الاحتياجات المتزايدة للشباب ولا توفر فرص كافية لتمكينهم.

وتعزى أسباب تلكؤ هذه المبادرات إلى فتور الإرادة السياسية وإلى عدم تبني إطار مفاهيمي معاصر. فتتمّ في كثير من الأحيان تلبية احتياجات الشباب في سياق رؤية نمطيّة، تركز على عوامل سلوكية محددة غالباً ما توصف على أنها سلبية ورافضة. وبالتالي يتمّ التعامل مع الشباب باعتبارهم مصدراً للمشاكل والتوترات وسبباً للعنف. ولم تأخذ فئة الشباب بصفتها مورداً بشرياً له دور في عملية التنمية الاقتصادية، الأهمية التي تستحقها حتى تتحقق الاستفادة القصوى منها كفئة مُنتِجة وليست مُستهلكة فقط.

ويأتي الفشل المنهجي لعملية التخطيط الحكومي للتنمية على رأس الأسباب التي أدّت إلى تلكؤ عملية التخطيط للشباب، ويعود السبب في هذا الفشل بالدرجة الأولى إلى أن إدارة عملية التخطيط للتنمية غالبا ما تعتمد على منهجيات تقليدية تركز على تعظيم النمو الاقتصادي مع محاولات محدودة لتحقيق التوازن بينه وبين التنمية البشرية. كذلك تعاني هذه المنهجيات من ضعف صلتها بالتطورات الحالية التي تظهر على الهيكل العمري للسكان، فهي تفتقر للأدوات العلمية الحديثة والتي تتطلب وضع سياسات تستهدف فئات بعينها وإدراج هذه الفئات في إطار عملية التخطيط للتنمية. فقد عرفت بلدان غرب آسيا، على اختلاف تركيباتها السكانية والاجتماعية وتوجهاتها التنموية، جملة من السياسات التنموية العامة والقطاعية، اعتمد معظمها على النهج التقليدي الذي أهمل ولزمن طويل التعاطي مع مطالب وخصوصيات الفئات السكانية والاجتماعية الحسّاسة كالشباب، دون إدراك لحجم ونوعية المخاطر التي قد تتأتى عن هذا النهج، ممّا أدى إلى حَجْب فئات قد تكون حاجاتها وأدوارها الأكثر إلحاحاً على الصعيد التنموي.

على هذه الخلفية، تنظم الإسكوا "**اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة الإسكوا**"، في بيروت، لبنان، خلال الفترة ٢٩-٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١. ويهدف هذا الاجتماع إلى إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه الحكومات في محاولتها تطوير سياسة وطنية قابلة للتطبيق، وإلى تشخيص العقبات التي تواجه متخذي القرار على صعيد الدعم الفني والسياسي. إضافة إلى ذلك، يسعى الاجتماع إلى تعزيز تبادل الخبرات بين البلدان الاعضاء، وإلى تعزيز الاستفادة من التجارب الناجحة وإبراز العوامل التي ساهمت في إنجاح هذه التجارب إضافة إلى تحديد تدخلات تعتبَر أساسية في تطوير سياسة وطنية للشباب.

تستمدّ المقاربة التي تبنتها الإسكوا أسسها من الأسس العامة لعملية التخطيط للتنمية، وتتبنى النهج القطاعي في حث الحكومات الوطنية على تطوير سياسات متكاملة للشباب في ضوء مجموعة من الأولويات والغايات والأهداف المنصوص على تحقيقها لهذه الفئة. إن توفر مقاربات تستهدف فئة الشباب عبر القطاعات المختلفة يعمل على إحداث توازنات ويقلل من الإقصاء الاجتماعي لهذه الفئة، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) فصل معالجة قضايا الشباب عن السياق التقليدي الذي يعتمِد إجمالي السكان، وذلك من خلال صياغة أجندة وطنية لتنمية الشباب تنطوي على مجموعة من السياسات والمؤشرات المعياريّة المحدّدة الأهداف والمُؤطّرة بإطار زمني محدّد.

(ب) الإقرار والتعامل مع الشباب على أنهم فئة ديمغرافية اجتماعية متميزة وهم أيضاً موارد بشرية لهم مساهماتهم في التنمية وبما يؤدي إلى تغيير نوعية الدعم المقدّم للشباب من كونه عشوائي وآنيّ إلى دعم مخطط ومُبرْمَج.

(ج) تغيير السياق العام لفهم موضوع الشباب من سياق الإهمال إلى سياق التفعيل، ومن كونهم مصدر للمشاكل إلى كونهم موارد بشرية، ومن التشكيك بقدراتهم إلى الثقة بقابليّتهم وذلك بدعم الغاية التي تشجع الشباب باعتبارهم عنصر تغيير في المجتمع وثروة قيّمة وشركاء فعّالين في التنمية.

(د) دعم مبدأ المشاركة بكل مستوياتها وأنماطها باعتبارها حقّ أصيل من حقوق الشباب وشرط أساسي في تفعيل مبادئ وشروط المواطنة ومن ثمّ وجب إتاحتها أمام الشباب في مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بدءاً بالأسرة والمؤسسة التعليمية، مروراً بمؤسسات العمل وحتّى منظمات المجتمع المدني، حيث تتيح المشاركة قيَماً مضافة متنوّعة للشاب المشارك وللمؤسسة والمنظمة والمجتمع.

(هـ) تشارك كل المعنيين بالتنمية وبقضايا الشباب (الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية)، لدعم حقوق الشباب وترسيخها، وأن تكون هذه الحقوق معايير أساسية في تقييم السياسات التنموية العامة والقطاعية التي تتوجه للشباب.

ومن المتوقع أن يتيح الاجتماع فرصة جادة لتحسين عملية تطوير سياسات للاستثمار في الشباب وجعلها أكثر فعالية، وذلك من خلال تقييم التدخلات التي التزمت بها البلدان الأعضاء، ومن خلال تحليل مقارن لمجموعة من المعطيات التي تشكل جوانب أساسية للإطار العام لسياسة الشباب، ومجموعة من المدخلات الفنية والمؤسسية التي تشكل المرتكزات العامة لصياغة السياسة. وفي ضوء المعارف التي سيوفرها الاجتماع، سيَعمد المشاركون، بالتعاون مع الجهات المنظمة، إلى تقديم توصيات نوعية من أجل تبني برنامج تعزيز القدرات الوطنية وتعزيز قدرة متخذي القرار على صياغة سياسات وطنية للشباب، والعمل على إيجاد آليات وطنية وإقليمية تضطلع بتحسين نوعية حياة هذه الفئة من السكان. وسيناقش الاجتماع أيضاً طلب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الموجَّه للبلدان الأعضاء للمشاركة في دعم جهودها لتنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع باعتبارها مرحلة تأسيسيّة تمهّد لمراحل لاحقة في مجال متابعة ورصد تنفيذ مقرّرات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالشباب.

وترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ضرورة التركيز على تحقيق الأهداف التالية:

- تبادل الخبرات في مجال تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب من خلال عرض التجارب الوطنية والإقليمية.
- تسليط الضوء على العوامل الفنية والمؤسسية التي تحول دون إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالشباب.
- إتاحة الفرصة لحصر وتقييم الدروس المُستفادة والممارسات الفضلى التي يمكن تكرارها في بلدان أخرى في المنطقة.
- الخروج بتوصيات عملية إجرائية يمكن ترجمتها إلى برامج وطنية تعمل الإسكوا بالتعاون مع البلد المعني على تنفيذها.

وقد صُمّم الاجتماع خصيصاً لإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات متبادلة بين خبراء متخصصين بسياسات الشباب وبين الردفاء الوطنيين المعنيين بهذا الشأن. ويتيح الاجتماع لممثلي البلدان الأعضاء المشاركة واستعراض الوثائق الوطنية الخاصة بسياسة الشباب في بلدانهم، وذلك من أجل تسليط الضوء على أهم الثغرات التي تواجه عملية وضع وتنفيذ السياسة وأيضا تحديد أهم الإنجازات والدروس المستفادة في هذا المجال. ويشارك في الاجتماع خبراء أكاديميين عاملين في الجامعات والمؤسسات البحثية ومراكز الدراسات الإقليمية ومجالس الشباب ومندوبين عن الوزارات المعنية بالشأن الشبابي، فضلاً عن خبراء دوليين يمثلون اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى عاملة في هذا المجال.

مواضيع الجلسات

إضافة إلى العروض الافتتاحية والختامية التي سيقدمها المنظمون، يتضمن الاجتماع خمسة جلسات رئيسية:

الجلسة الأولى: برنامج العمل العالمي للشباب، واستجابة البلدان الأعضاء. وتتضمّن هذه الجلسة عرض ومناقشة المواضيع التالية:

- الإطار العام لبرنامج العمل العلمي للشباب، مبادئه، أولوياته وشروط نجاحه.
- استجابة البلدان الأعضاء في الإسكوا لبرنامج العمل العالمي للشباب: تحليل الواقع والعِبَر المستقبليّة.

الجلسة الثانية: مراجعة لمواقف البلدان الأعضاء من تطوير سياسات وطنية للشباب ودمجها مع عملية التخطيط للتنمية. وتتضمن هذه الجلسة عرض ومناقشة المواضيع التالية:

- مواقف البلدان الاعضاء ازاء تطوير سياسة وطنية للشباب في اطار برنامج العمل العالمي للشباب.
- مواقف الحكومات حيال إدماج سياسات الشباب ضمن مخططات التنمية الاجتماعيّة والاقتصادية: الإنجازات والمعوقات.

الجلسة الثالثة: الأبعاد المتعددة للسياسات الوطنية للشباب: عروض مقارنة مقتبَسة من تجارب البلدان الأعضاء. وتتضمن هذه الجلسة عرض ومناقشة المواضيع التالية:

- البُعد المؤسسي ودوره في وضع سياسة وطنية للشباب؛ تجربة الأردن.
- البُعد الجندري في سياسة الشباب؛ تجربة فلسطين والبحرين.
- البُعد السياسي وبرلمان الشباب؛ تجربة الجمهورية العربية السورية.
- البُعد الفني وأهمية التعاريف الخاصة بالشباب في جمع البيانات الإحصائية الخاصة بصياغة سياسة وطنية للشباب ورصد تنميتهم.

الجلسة الرابعة: عرض لتجارب البلدان الأعضاء في مجال تطوير سياسة وطنية للشباب. وتتضمن هذه الجلسة عروضاً مرئيّة لكلّ من الأردن ولبنان والعراق وفلسطين وعُمان وقطر وسوريا واليمن.

الجلسة الخامسة: مشروع تعزيز قدرات صانعي السياسات في منطقة الإسكوا على وضع السياسات وخطط العمل الوطنية للشباب: الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب. وتتضمّن هذه الجلسة ما يلي:

- جهوزيّة البلدان الأعضاء في الإسكوا للاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: تحليل ودروس مستفادة.
- المبرّرات والأهداف والإنجازات المتوقعة لمشروع تعزيز قدرات صانعي السياسات في منطقة الإسكوا على وضع السياسات وخطط العمل الوطنية للشباب: الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب.

مخرَجات الاجتماع

تتلخص مخرَجات الاجتماع بما يلي:

١. إطار منهجي استراتيجي تندرج تحته عملية صياغة سياسات الشباب؛
٢. إطار للتعاون بين الإسكوا والبلدان الأعضاء في مجال تنفيذ مشروع تعزيز القدرات الوطنية؛
٣. صيغة للتعاون بين الإسكوا والبلدان الأعضاء والشركاء الإقليمين تؤسّس لإنشاء خطة عمل لتنفيذ هذا المشروع؛
٤. تقرير يلخّص مداولات الخبراء ويستعرض أهم التوصيات والقرارات التي ستصدر عن الاجتماع، على أن يصدر التقرير النهائي في الوقت المناسب.

المشاركون في الاجتماع

يضمّ الاجتماع، بالإضافة إلى خبراء من الأمم المتحدة، مسؤولين حكوميّين ورؤساء للمجالس الوطنية للشباب من الدول الأعضاء في الإسكوا، وخبراء عاملين في مجال استراتيجيات وبرامج الشباب الوطنية، وخبراء بارزين في ميادين العلوم الاجتماعية والاقتصاد، وباحثين من المراكز الوطنية والإقليمية المتخصّصة في علم السكان والتنمية. كما يشارك في الاجتماع ممثلين عن المكاتب الوطنية لهيئات الأمم المتحدة والجامعة العربية وخبراء من المنظمات غير الحكومية المتخصّصة بسياسات وقضايا الشباب. وسوف يشارك الخبراء في الاجتماع بصفتهم الشخصية، باستثناء الخبراء المرشحين من وزاراتهم ودوائرهم الرسمية.